

بيان أول نوفمبر 1954: قراءة في الدور و الأبعاد

د.بن مالك بشير⁽¹⁾

تمهيد وتقسيم

لا شك في أن بيان أول نوفمبر 1954 واحد من الوثائق الأساسية للثورة التحريرية الوطنية إن لم يكن أهمها، وهذه الأهمية إن كانت ترتبط في جانب كبير منها بالسياق التاريخي الذي أعد فيه البيان ، فإنّ هذا الأخير يحمل مع ذلك رسالة فكرية حضارية مستمرة في الزمن لا زالت مبادئها ثابتة ولازال الجزائريون أفرادا ومنظمات يتطلعون إليها في أوقات الشدة و الرخاء للدفاع عنها واستحضار معانيها بوصفها قيما يستطيع الجميع تعبئتها في كل الأوقات لصالح مجتمع تحاصره الصعاب وتنتظره التحديات .

لكن هذه الأهمية تكمن أيضا في أنّ البيان كان أول وثيقة أقرّت بسلوك طريق الكفاح المسلح والسياسي معا في التعامل مع المستعمر الأجنبي و أذنت بالقطيعة مع أشكال التعاطي السابقة مع تقرير مستقبل الجزائر المستعمرة.

من جانب آخر ، إن المتأمل في البيان يقف على أنّ قيمة هذه الوثيقة ، بما تتميز به من التجدد والاستمرارية ، هي في أداء الغرض المقصود منها كونه النص الذي انتظر منه أن يبرز طبيعة العمل الثوري المعلن عنه وأصوله فضلا عن تحديد الرؤية التي ينبع منها (أولا).

هذا كان الدور الحقيقي للبيان، إلا أن ما يلفت النظر حقا هو أنّ هذه الوثيقة لم تكن تفتقر بالمرّة إلى الأبعاد السياسية والقانونية التي حرص واضعوها على الكشف عنها (ثانيا)

أولا : البيان يقدّم العمل الثوري الاستقلالي لجبهة التحرير الوطني.

لأنّ محرّري البيان أرادوا من خلاله تبرير رفض مسايرة الوضع الذي كان عليه الشعب الجزائري والحركة الوطنية قبل الفاتح من نوفمبر 1954 وأنّ الوقت حان للقطيعة معه، فقد أنيط بالبيان أن يقوم بوظائف معينة هي التلخيص والترافع والتأويل.(I).

من جانب آخر إذا كان هناك ما يشدّ النظر حقّا في البيان فهو اعتماده على مرجعيات فلسفية وفكرية في الوقت الذي لا يظهر أيّ أثر لاقتباس فحوى البيان من مصادر قانونية بعينها (II).

1 - أستاذ محاضر ب كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة تلمسان.

كل ذلك يفضي حتما إلى اكتساب بيان الفاتح من نوفمبر 1954 لخصوصية قوامها جملة من الميزات ويجعل الحديث عنه غير ممكن بدون تحديد طبيعة توظيفه (III).

أ- وظائف البيان.

بما أنّ البيان كان تقدّما للمشروع الثوري الجديد فقد كان طبيعيا أن تناط به الوظائف الآتية: وظيفة التلخيص، ووظيفة الترافع، وأخيرا وظيفة التأويل.

أ- وظيفة التلخيص.

تتمثل في عرض ملخص عن محتوى وأبعاد العمل الثوري الذي رفع البيان لواءه بطريقة تعمّد محرّرو هذه الوثيقة أن يتقربوا بها إلى الأذهان لتمكين الجزائريين من إدراك الفروق بين وضعية الجمود القاتل التي أوقعت الحركة الوطنية نفسها فيها وخدمت مخططات المستعمر ومقاصده وبين مشروع الثورة التحريرية المصوّب فقط ضد الاستعمار

*أستاذ محاضر قسم ب كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة تلمسان

الرافض أمام ورغم وسائل الكفاح السلمي أن يقرّ بحرية أدنى للشعب الجزائري.

لقد قدّم البيان ملخصا جيّدا لأهمّ ماورد فيه من الأسباب والأهداف والوسائل، وفي ضوء هذه الوظيفة انطلق البيان ينبّه الأذهان والقلوب إلى ما غفلت عنه من اجتماع الشروط الداخلية والدولية لنجاح العمل التحريري، ويوقظ النفوس على حقيقة زيف الكفاح السياسي المحروم من السند الضروري للرأي العام، ويفهم الشعب الجزائري والمستعمر على السواء بتصميم جبهة التحرير الوطني على المضي في مشروعها التحريري متسلّحة بموقف الشعب الملتحم حول فكرة الاستقلال وبرنامج محدّد الأهداف والوسائل.

أ- وظيفة الترافع.

سرد محرّرو البيان عرضا عن الحجج والمبرّرات التي تساعد الشعب الجزائري والمناضلين من أجل القضية الوطنية على تزكية مشروع العمل الثوري التحريري والالتفاف حوله، وتبرز قيمة هذا العمل وملاءمته للجزائر وأهمية النهوض به سيما أنّ الظروف الداخلية التي تتلخص في اتحاد الشعب الجزائري حول مسألة الاستقلال والأوضاع الدولية المناسبة لإطلاق الكفاح المسلح¹ تهيّئ لهذا العمل وتسعفه وبعبارة أخرى، فإنّ وظيفة الترافع رمت إلى التأكيد على أنّ العمل الثوري التحريري يشكل الخطوة الحاسمة المنتظرة، وعلى أنّه الوحيد الذي ينقل حقيقة

الشعب الجزائري إلى عهد المواطنة الصحيح في الإطار السياسي المنفصل عن فرنسا.

الترافع ارتكز من ناحية أخرى على تبرير غياب المقاربة التشاركية في تفجير الثورة التحريرية، وفي هذا الصدد ذكر البيان « رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية»²، فلم يكن مطلوباً من أيّ كان لا من الشعب الجزائري ولا ممن لم يؤمنوا بعد بالانتقال إلى الكفاح المسلح و السياسي لانتزاع السيادة بالتفكير والتدبر في جدوى الكفاح ذاته إنّما كان المطلوب الانضمام إلى البيان بعدما أعلنت جبهة التحرير الوطني وفرضت نفسها ممثلة الشعب الجزائري قاطبة وطيئته في الكفاح ولم تنتظر لذلك مباركة أيّ كان.

أ- وظيفة التأويل.

إنّ الثورة الجزائرية يجب أن تقرأ في ضوء البيان، وبلاستعانة بما ورد فيه، وكلّ قراءة تتم بمعزل عنه وبلاستغناء عنه لا يمكنها تملك حقيقة الثورة نفسها والإمساك بنصية الإحاطة بها وحسن فهمها.

بهذا المعنى يقدم بيان الفاتح من نوفمبر 1954 عناصر تسمح بتأويل الثورة التحريرية بما يطابق إرادة مفجريها وقادتها وباستجلاء الفلسفة التي وجهتها.

لقد ثبت أنّ البيان تقديم للمشروع الثوري الوطني الذي بادرت به جبهة التحرير الوطني وأشرفت عليه، ولكنّه أيضاً قراءة لهذا المشروع وتأويل لمخطّاته ومراحلها، ومرجع لفهم المقصود من جهود الثورة المبذولة وقراراتها المتخذة.

وكي يتبين البيان كتنظيم للثورة التحريرية وأداة للاستئناس به في التعامل معها فإنّه في تحديد مكانة جبهة التحرير الوطني أبرز البيان أنّ هذه الجبهة هي الجهة الوحيدة لتوحيد وتنظيم وقيادة وتجميع طاقات الشعب الجزائري لإزالة النظام الاستعماري وتصفيته، أي أنّ الجبهة رأت نفسها في البيان كمعبّر عن إرادة الشعب التوافق إلى الإستقلال وممثل وحيد له في الداخل والخارج.

لكنّها لم تعتمد خطاباً إقصائياً إزاء الأطراف والمنظمات التي رفضت أو تأخرت في الانضمام إلى المسعى الثوري التحريري المفروض عليها إذ نقرأ في البيان أنّ الجبهة تتيح « الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن

تنضمّ إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر³ شرط أن يكون الانخراط في الكفاح المسلح في إطار جبهة التحرير الوطني وكنفها دون سواهما.

لكن مع ذلك، لم يعتبر مشكل الانضمام إلى الجبهة قد حلّ؛ لأنّ الحلّ الحقيقي يتوقف على الطريقة التي ستتعامل بها الجبهة مع من يعارضها أو يناقشها على قيادة الحركة الثورية وإدارتها وعلى كيفية سير الانخراط وكذلك على مآل أحزاب الحركة الوطنية المنخرطة في جبهة التحرير الوطني سيما قادتها ومستقبلهم السياسي في أطر الجبهة ومؤسساتها⁴.

II- مرجعيات البيان.

من الطبيعي بعد الذي سلف ذكره أن يكون للبيان مرجعيات فلسفية وفكرية. من ناحية أخرى، تفاوتت أدوار المرجعيات القانونية في إعداد بيان أوّل نوفمبر 1954 .

أ- المرجعيات الفلسفية والفكرية.

يجب إدراج روح البحث الضارب في القدم عن كيان الجزائر والإسلام ضمن المرجعيات الفلسفية والفكرية لبيان الفاتح من نوفمبر 1954.

- روح البحث الضارب في القدم عن الكيان الجزائري.

يتعلّق الأمر هنا بفلسفة تغذّت قبل كلّ شيء من روح المقاومة والسعي الدؤوب والمتواصل نحو تكوين الأمة الجزائرية وأثّرت بعمق في النفوس والعقول.

بالنسبة «لحمائي مولود» فإنّ ربط العلاقة مع الماضي لم يتمّ إلاّ بداية من سنة 1954 أين أطلقت جبهة التحرير الوطني فكرة إعادة إحياء الدولة الجزائرية وليس إقامتها⁵.

وتابع قائلا: إنّ ربط هذه الدولة بدولة الأمير عبد القادر وبكلّ محاولات بناء الدولة في الجزائر التي تقدّمتها كان صريحا وواضحا عند جبهة التحرير الوطني التي من خلال توحيد وتجميع من روجّ للكفاح المسلح والسياسي بداخلها قامت بتبني مذاهبهم ومشاربهم ولو بسعة متغيّرة⁶.

ولا عجب في أن يعود البحث عن الكيان الجزائري إلى العصور القديمة التي عرفت المحاولات الأولى لإقامة الإمارات البربرية.

وممّا يلاحظ أنّ هذه المحاولات إذا كان فشلها تسبّبت فيه ضربات القوى البعيدة عن المركز والتوسّع الروماني فإنّ محاولات الإمارات العربية - البربرية بعد دخول الإسلام لتكريس

مركزية الدولة جاءت هي الأخرى بالفشل نتيجة عجز السلطة القائمة عن التخلص من البناء القبلي للمجتمع وتجاوزه.⁷

ولو أنّ مراقبا من الناس حاول أن يستوعب بعين عقله مراحل التطور التاريخي للجزائر وطرائق التعامل مع التأثيرات والتدخلات الخارجية لوجد أنّ تاريخ الجزائر لا يرجع فحسب إلى سلسلة غير متقطعة من الفتوح والسيطرات الأجنبية.⁸

إنّ الجزائر عرفت بالفعل تتابعا لعمليات السيطرة والغزو لكنّ ذلك مردّه أنّها كانت دوما محلّ طمع القوى والمجتمعات الأجنبية الأمر الذي يفسّر - كما ذهب إليه حمادي مولود- أنّ التدخلات الأجنبية التي كان الاستعمار الفرنسي أبلغ صورها وأشدّها إنكارا لوجود الأمة الجزائرية هي ما أخّرت بل وحاصرت تشكيل هذه الأمة.⁹

هذه الأمة يجاوز الحقيقة والواقع من يقول أنّ تاريخها ليس سوى ثمرة اتصال بالشعوب الأخرى والتأثيرات والتدخلات الأجنبية ذلك أنّ ظهور كيانات ثلاثة على أنقاض الدولة الموحدية الذي تمّ اعتباره ثمرة انقسام المغرب إنّما كان مؤشرا لتحديدات تاريخية واقتصادية مختلفة هي التي دفعت إلى تشكيل قوميات مختلفة.¹⁰

هذا الانتماء إلى أمة جزائرية هو الذي يفسّر لماذا توحد الجزائريون بعد ذلك بمساعدة الأتراك في كنف دولة أدارها هؤلاء واستوفت جميع مقومات الدولة.¹¹

وكذلك نشير إلى استراتيجية الأمير عبد القادر في توحيد الجزائر تحت سلطة واحدة بعد أن داهمها الغزو الاستعماري الفرنسي بداية 1830 لتحقيق بذلك تلازما بين دولة من جهة و أمة من جهة أخرى تداخلت فيها عناصر الأحياء والأموات، الماضي والحاضر، روابط الدم وعلاقات الجوار، الروابط الثقافية و الدينية، وهي جميعها مقومات لتشكيل أمة استقرت في الضمير الجماعي¹²

ومن هنا فإنّ بيان الفاتح من نوفمبر 1954 لم يحد عن هذا التوجّه حين حدّد لحرب التحرير الوطنية هدفا تمثّل في إعادة بناء الدولة الجزائرية وبذلك أدرج ومن البداية آفاق الاستقلال الوطني ضمن الإطار العام لحق الشعوب في تقرير مصيرها¹³.

- الإسلام.

من غير الممكن استيعاب الدور الذي قام به الإسلام باعتباره مصدرا فلسفيا وفكريا لبيان الفاتح من نوفمبر 1954 دون الالتفات إلى فكرتين أساسيتين.

الفكرة الأولى تدور حول عوامل الوحدة الوطنية التي ساهمت في التحام الشعب الجزائري وبناء شخصيته وكان الإسلام واحدا منها.

لقد كتب «مصطفى الأشرف» عن الاستعمار وكيف سعى بعد أن دمر الدولة الجزائرية إلى تدمير المجتمع الجزائري¹⁴ لكنّ المستعمر حاول عبثاً أمام احتفاظ الشعب الجزائري بدينه الذي كان بمثابة الملجأ وقطب المقاومة للجزائريين¹⁵ وحوله تبلور الشعور الوطني بالانتماء للجزائر المتميزة عن الأمة الفرنسية¹⁶.

من أجل ذلك لا جرم أنّ هذا الدور الذي قام به الإسلام ولم يبلغه أيّ عامل آخر سمح له بحيازة وضع علوي والتحوّل إلى مصدر للشرعة¹⁷.

هذا الاعتراف للإسلام والتسليم بدوره حرص البيان النوفمبري على تأكيده من خلال التشديد على أنّ «إعادة بناء الدولة الجزائرية» ينبغي أن يتمّ «في إطار المبادئ الإسلامية».

الفكرة الثانية وهي أنّ جبهة التحرير الوطني لم يكن لها السبق في الإغتراف من الإسلام لتأسيس شرعية لمشروعها الاستقلالي، بل إنّها فعلت كما فعلت قبلها كلّ أيديولوجيات حركة التحرير الوطني وهذا يدلّ على صعوبة تجاوز الإسلام الذي ارتقى طيلة الاحتلال الفرنسي إلى قطب لهوية الشعب الجزائري¹⁸.

غير أنّ امتياز جبهة التحرير الوطني كان في تقدّمها من جهة على ما سبقها من منظمات الحركة الوطنية وأحزابها في الرّفْع من وضع الإسلام في الدولة المراد إعادة إقامتها ومن جهة أخرى في تكريس استمرارية الوعي بالإطار الطبيعي العربي والإسلامي الذي تنتمي إليه الجزائر من خلال النص في بيان الفاتح من نوفمبر 1954 على هدف تحقيق وحدة الشمال الإفريقي في داخل الإطار ذاته¹⁹.

1- المرجعية القانونية.

إذا انتقلنا إلى المرجعيات القانونية يمكن القول أنّ أيّ تصور سوف لن يحظى بالاستحسان الكامل إذا كنّا نرى في البيان مجرد اقتباس من الإعلانات الوطنية الأجنبية أو الدولية أو نعتبره صناعة جزائرية خالصة أو من إلهام جزائري صرف.

إنّ استحضار روح إعلان حقوق الإنسان والمواطن للثورة الفرنسية لسنة 1789 في هذا السياق معناه أنّ هذا الإعلان ترك بصمات واضحة في وثائق الحركة الوطنية وحركات التحرير

الوطني ومواثيقها، ومما يُلفت النظر أنَّ المقاومة السياسية التي انخرط فيها ممثلو الشعب الجزائري ابتداءً من الحرب العالمية الأولى وإلى غاية سنة 1954 للوصول تدريجياً إلى نيل حق المواطنة في الإطار الفرنسي ثمَّ حقَّ ممارسة هذه المواطنة السياسية بالاستقلال عن فرنسا رأى البعض أنَّها تتقيّد أكثر في منطق المادة الثانية من الإعلان الفرنسي التي نصّت على أنَّ هدف أيّ جمعية سياسية هو صون الحقوق الطبيعية وغير قابلة للتقادم التابعة للإنسان الممثلة في الحرية والملكية والأمن ومقاومة الطغيان.²⁰

هذا فيما يتعلّق بالمقاومة السياسية التي سبقت تفجير ثورة أوّل نوفمبر 1954. أمّا فيما يتعلّق بالكفاح المسلح والسياسي الذي أعلنه بيان هذه الثورة فماذا نقول عنه؟ هل نقول: إنَّ إعلان الاستقلال الخاص بالثورة الأمريكية المعتمد في 4 جويلية 1776 وإعلان حقوق الإنسان والمواطن للثورة الفرنسية المعتمد في 26 أوت 1789 شكّلا بشكل أو بآخر مصادر تاريخية لبيان الفاتح من نوفمبر 1954؟

الجواب على هذا التساؤل حمله البعض بالقول أنَّ البيان وجد نفسه في غنى عن التأثير بتلك الإعلانات والاعتراف منها لأنَّ للثورة الجزائرية رصيد من القيم والمبادئ والأحكام القانونية العملية التي يغنيها عن ذلك، وهذه المرجعية هي في المبادئ الإسلامية وكذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.²¹

غير أنَّ الشيء الذي لا يختلف عليه إثنان هو أنَّ إعلان الثورة الأمريكية وإعلان الثورة الفرنسية كما الدستور الفرنسي لسنة 1946 الذي كان ساري المفعول وقت إعداد بيان أوّل نوفمبر 1954 كلّه كان يمثّل سوابق تاريخية مفيدة لمحرري البيان؛ فليس من عجيب المصادفات أنَّ عبارات «الدولة الاجتماعية» و«الدولة الديمقراطية» التي وردت في البيان هي إفرازات الليبرالية السياسية الغربية بلا شكّ فضلا عن ذلك لا يُعتقد في وجود خلاف بشأن مفهوم الديمقراطية الذي يدور حول مكانة الشعب أو الأمة في الدولة والأساس القانوني للسيادة، وهذه المسألة فصل في تصوّر واحد منها الإعلان الفرنسي لسنة 1789 باعتباره نظرية سيادة الأمة بينما اعتمدت بعض الدساتير الفرنسية اللاحقة على ثورة 1789 نظرية السيادة الشعبية التي أصلها «جان جاك روسو» في العقد الإجتماعي.²²

III- خصوصية البيان.

إنَّ من يقرأ بيان أوّل نوفمبر 1954 لا يجد صعوبة تذكر في التوصل إلى أنَّ الروح التي

سيطرت على إعداد هذه الوثيقة لم تكن تلك الروح المنحدرة من الأوساط الأدبية والفلسفية وحتى القانونية ورغم ذلك لامس البيان جملة من القيم والمواقف الأخلاقية .

1- الوطنية.

قد يتساءل بعض الناس عن مفهوم الوطنية الذي طبع البيان وقد يضيف هذا البعض قوله: إن موثيق وبرامج منظمات وأحزاب الحركة الوطنية التي طالبت باستقلال الجزائر و سبقت قيام ثورة أول نوفمبر 1954 هي الأخرى تتشبع بالوطنية ثم قد ينهي المتسائلون كلامهم فيقولون: لماذا يُعطى بيان الفاتح من نوفمبر 1954 ذلك الحظ الوافر والغالب من الوطنية بالمقارنة مع الموثيق والبرامج التي سبقتة؟

يكرس مقصد الوطنية الذي توجه إليه البيان قيمة عامة تتجاوز الأفراد والمنظمات والأحزاب وتغلب كيان المجموعة ومصحتها على حساب مصالح الجماعات والطبقات والأفراد الذين يشكلونها.

مثل هذا الطابع الذي يثبت لبيان أول نوفمبر 1954 هو واحد من الميزات الأكثر وضوحا للتصور الثوري للاستقلال والحرية واستعداد الاستعمار.

وليس أدعى إلى التأكيد على طابع « الوطنية » الذي يلفّ البيان ممّا ورد في هذا الأخير؛ فالبيان نسب إلى الحركة الوطنية توجيهها السيئ وذكرها بعدم تمتّعها بالسند الضروري للرأي العام الداخلي كما لم يجد غضاضة في اتهام الأشخاص بإيقاعها في هذا المأزق، بل إن جبهة التحرير الوطني صرّحت باستقلالها عن جناحي الحركة الوطنية اللذين أعماهها التنازع على السلطة في ظلّ الحكم الاستعماري، لذا قرّرت الجبهة وضع « المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوبة لقضية الأشخاص والسّمة »²³ وتوجّهت « ضدّ الاستعمار الذي هو العدو الوحيد »²⁴.

والبيان لم يرفع من شأن المصلحة الوطنية كذلك إلّا عندما اقترن الهدف الذي حدّده بالاستقلال النهائي للجزائر المتعارض جذريا مع قومية الأمم الأوروبية القديمة²⁵. وهي المصلحة التي تستجيب لغاية البحث المتجذّر في القدم عن الكيان الجزائري المراد إعادة بعثه كأمة موحدة ومستقلة.

ثم إنّ الوطنية ظهرت في خطاب الحركة السياسية التي فجّرت العمل الثوري التحريري وممارستها وقرّرت فرض سموّ الأمة التي تنتمي إليها في كلّ المجالات فرفضت القيادة الكاريزمية

وتقديس الشخص وتبنت مبدأ القيادة الجماعية للثورة الجزائرية.

2- الإرادية.

شيء آخر يلفت النظر حين يتفكر المرء في بيان أول نوفمبر 1954؛ فمن خلال هذا الأخير اعتبر مفجرو الثورة التحريرية أن هدف أي حركة ثورية هو خلق كل الشروط الثورية للقيام بعمل تحريري.

وليس من قبيل المصادفة أن يشدد البيان على أن الوقت حان لافتكاك الحركة الوطنية من المأزق الذي أسقطها فيه الأشخاص والتأثيرات ودفعها إلى المعركة الحقيقية.

من خلال هذا الفهم الواقعي للعمل الثوري التحريري لا يجد أي كان غرابة في أن تحمل جبهة التحرير الوطني على نفسها إنجاز مهام أساسية في الوقت نفسه: عمل داخلي عسكري و سياسي وعمل خارجي لإشغال العالم كله بالقضية الجزائرية.

هكذا يكون موقف من فجر الثورة كمن فكر وقرر تغيير مسار الأحداث بالإرادة دون سواها، أي كمن غلب الإرادة على الذكاء والعمل على الفكر الثقافي والمبادئ النظرية.

لقد كان هذا التوجه تعبيراً صريحاً وواضحاً عن موقف أخلاقي يشدد على ضرورات الحياة والعمل والإرادة²⁶؛ فليس عبثاً إن اكتفى مفجرو الثورة الجزائرية بإشغال فتيل الكفاح المسلح قبل استجماع الوسائل والإمكانات وإنشاء المؤسسات والهيكل اللازمة لمواصلة العمل الثوري التحريري وإنجاحه.

3- الحداثة.

يحظى الخطاب الذي ساقه بيان الفاتح من نوفمبر 1954 بأهمية كبرى لأنه وجه إلى الشعب الجزائري والمناضلين من أجل القضية الوطنية وليس إلى غيرهم²⁷.

لذا، لما كان الشعب الجزائري والمناضلون في سبيل القضية الوطنية هم المخاطبين ببيان جبهة التحرير الوطني، فإنه كان منتظراً من هذا البيان أن يصور المجتمع الجزائري باعتباره كيانه واحداً متحداً حول قضية الاستقلال، بل إن البيان اعتبر جذور الشعب الجزائري موغلة في القدم على غير ما تصوّره الاستعمار وحاول تسويقه.

غير أن البيان نصّ على «إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية» وتجنّب ربط أصل الدولة المراد إحيائها بفترة تاريخية معينة²⁸.

من هنا كان العزوف عن الدخول في متاهات جذور الجزائر التاريخية في البيان الشاهد على الحرص على ما يجمع لا على ما يشتت سيما وأنّ الظرف كان لا يسمح إلاّ بمزيد من أسباب الوحدة والتلاحم بين مفجري الثورة التحريرية حتى يلقي نداء هؤلاء إلى الشعب الجزائري والمناضلين في سبيل القضية الوطنية صداه ويؤتي مشروعهم الثوري التحريري أكله ولا ييؤء بالفشل²⁹.

ولو أنّنا وقفنا عند هذه المسألة لتبيّن أنّ الخطاب تميّز بطابع عصرائي - حدائي لا يرى تناقضا بين طبيعة الدولة المراد إعادة بعثها وبين إقرار الحريات الديمقراطية والأخذ بقيم الحداثة، فمن جهة اتّبع مفجرو ثورة 1954 من خلال تحديد إعادة بناء الدولة الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة هدفا للمعركة الثورية التحريرية خيار الحداثة³⁰، غير أنه لم يتصوّر محررو البيان من جهة أخرى أيّ نجاح لمشروعهم الثوري التحريري بدون الإتكاء على المرجعية الإسلامية التي جسدها البيان في ارتباط الدولة الجزائرية المستقلة بالمبادئ الإسلامية.

بيد أنّ الخطاب الذي ساقه البيان لا يمكن الحديث عنه بدون تحديد طبيعة توظيفه، ذلك أنّه كان خطابا وطنيا بامتياز ولم يكن خطابا يركّز على البعد الديني، لأنّ ما كان يهمّ محرري البيان من خلال هذه الوثيقة هو الوظيفة التعبوية والتحريرية التي تعيّن أن يؤدّيها الخطاب إزاء الاستعمار.

ثانيا: الأبعاد السياسية والقانونية للبيان.

إنّ الإحاطة بالأبعاد السياسية والقانونية لبيان الفاتح من نوفمبر 1954 تتطلب ملامسة طبيعة البيان (I) ثمّ تناول دوره في إضفاء الشرعية على الحركة التي أعلن عنها لقيادة الكفاح الثوري (II) وأخيرا التعرّض لطبيعة الحكومة التي لم يشكلها البيان لإزالة النظام الاستعماري ومع ذلك حمل كلّ علاماتها (III).

I - طبيعة البيان.

البيان لا يتحدد بالدور الذي قام به فقط، بل يتحدد بكونه وثيقة مرجعية أساسية تضيّ جوانب الثورة الجزائرية، وصورته لا تكتمل ما لم يستكمل وظيفته الاجتماعية بوظيفته السياسية التي جعلته يحمل برنامجا سياسيا لحركة ثورية تحريرية وطنية، ثمّ موجهها للثورة ذاتها، وأخيرا مؤسسا لنظامها السياسي.

1- البيان برنامج سياسي لحركة ثورية تحريرية وطنية.

ليس عبثا إن اقترح محررو البيان بكل وضوح و صراحة تكييف طبيعة الوثيقة التي دوّنوها بالبرنامج السياسي³¹، ذلك أنّ البيان الذي هو ميثاق جبهة التحرير الوطني تضمّن المبادئ و الأهداف والوسائل التي سوف تؤطر نظريا وعمليا مسار الجبهة حتى تحقيق الاستقلال الوطني.

ولعلّ الآيّة الكبرى هي أنّ جبهة التحرير الوطني من خلال البيان نادى الميصالين والمركزيين³² دون أن تذكرهم بالاسم للالتحاق بها، وأسفت على الصراعات الداخلية للحركة الوطنية الجزائرية كما عاينت إفلاس الشرعية الحزبية لكنّها لم تغلق البتّة الباب على كلّ مناضل شريطة أن ينخرط في برنامجها القائم أساسا على استرجاع سيادة الدولة الجزائرية³³.

وكما دعت الجبهة الجزائريين من جميع الطبقات والأحزاب والحركات للانضمام إلى برنامجها فإنّها دعت الجزائريين لمباركة البيان بل جعلت انضمامهم إليه واجبا من أجل استعادة حريتهم.

لا شك أنّ جبهة التحرير الوطني كانت ترجمة فهم مفجري الثورة التحريرية للواقع الحزبي الذي وُجد قبل الفاتح من نوفمبر 1954، والتعبير أيضا عن حاجة هؤلاء لرفض وإلغاء الأحزاب والحركات القائمة التي لم تكن في نظرهم بالقادرة على نقل الجزائر إلى فضاء الاستقلال والسيادة.

لذا ما كان لهم لتأسيس جبهة التحرير الوطني لولا أنّهم قد جعلوا لهذه الحركة وظيفة استيعابية تتبلور حول: «تجميع وتنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الإستعماري»³⁴.

هذا كان الغرض من جبهة التحرير الوطني، وهو الغرض المشترك من الحركات و الأحزاب السياسية الذي يدور حول الوظيفة الاستيعابية و تتلخص في القيام بعملية إدماج وانتساب الأفراد والجماعات إليها³⁵، رغم أنّ مفجري الثورة التحريرية تجنّبوا تسمية الحركة التي أسسوها بالحزب رغبة منهم في القطع مع أحزاب الحركة الوطنية ولأنّ هذا الموقف جسد في نظرهم أقوى دليل على جدّيتهم وتجردّهم ورغبتهم في أن تشكّل الجبهة أكثر من مجرد حزب سياسي.

2- البيان موجّه الثورة الجزائرية .

يشكّل بيان الفاتح من نوفمبر 1954 المرجعية السياسية الأولى لجبهة التحرير الوطني، وقد طرح محرّروه من خلاله دوافع العمل الثوري وأهدافه ووسائله، وعبر هذه العناصر كلّها سعت

الحركة الناشئة إلى كسب الشرعية اللازمة في أعين الجزائريين وفرضها على الأحزاب والحركات التي كانت قائمة عند تفجير الثورة التحريرية.

على أن هذا لم يكن الدور الوحيد الذي كان على البيان أن يقوم به، إنما كان لهذه الوثيقة دورا آخر عليها أن تلعبه وهو تأطير وتوجيه المرحلة الأولى للثورة وهي مرحلة الإنطلاق والتجميع والتنظيم³⁶، ذلك أن البيان لم يول اهتماما يذكر بالمسألة التنظيمية وبطبيعة التنظيم السياسي الذي تقوم عليه جبهة التحرير الوطني الأمر الذي رهن إلى حين سير رقابة الثورة الجزائرية وغيب الإدارة والأساليب القادرة على تلبية مشاكل معركة التحرير.

من هذا المنطلق إن العمل على تزويد الثورة بمؤسسات من أجل حل مشاكلها وتلبية حاجاتها بدا أكثر من ضروري، غير أنه في انتظار ذلك كان لزاما سد الفراغ المؤسسي والتشريعي بأن تمارس الثورة من خلال مسؤوليها وقيادتها سلطة على أفراد الشعب الجزائري.

وهكذا فرضت طبيعة الظروف اعتماد مبدأ أساسي على المستوى العضوي تمثل في اللامركزية³⁷ فبرز تنظيم لإدارة الثورة كما قامت أجهزة هذه الأخيرة بتنفيذ تعليمات عدة كتلك النداءات التي تمنع الجزائريين عن التدخين وتعريض المخالفين لعقوبات، أو تلك التي تكره الجزائريين على قطع التعاطي مع الإدارة الفرنسية والتعامل معها، أو تلك التي تصدر الأحكام المقتبسة من الشريعة الإسلامية في إبرام عقود الزواج وفك رابطته، والتعزير عند ارتكاب جرائم الأموال والعرض وتنفيذها، أو تلك التي توقع العقوبات المختلفة على الجزائريين المناوئين للثورة³⁸.

متى اتضح لنا ذلك، فإن بيان الفاتح من نوفمبر 1954 ولو لم يوضع بقصد إدارة الثورة التحريرية وقيادتها لمرحلة معينة، إلا أنه وبفعل الظروف فقد قضت الضرورة أن يتولى البيان ضمان انطلاق معركة التحرير الوطني وصمودها غير أنه لم يكن كافيا لوحده لحل مشاكل الثورة والاستجابة لحاجتها للمؤسسات التي تتولى تجسيد الأهداف المقررة سلفا في البيان.

3- البيان يؤسس للنظام السياسي للثورة.

إذا سبق القول عن غياب التنظيم المؤسسي والسياسي لجبهة التحرير الوطني في البيان وسكوت هذا الأخير عن تنظيم النشاط التشريعي للثورة فإن مبرر العمل التشريعي الذي بوشر من قبل مسؤولي الثورة وأجهزتها الميدانية إلى حين إنشاء مؤسسات الثورة الجزائرية وهياكلها هو أن العمل التشريعي المنجز ومبدأ اللامركزية المتبع لذلك وجدا أساسهما ضمنا في بيان أول

نوفمبر 1954.

بيد أنه لا يمكن الربط بين ما كان من نشاط تشريعي للثورة وبين بيان أول نوفمبر 1954 بدون القول أن البيان يحمل في طياته بعدا قانونيا.

إنه إذ يُسلط الضوء على هذه الحقيقة التي مفادها تولي البيان القيام بوظيفة تتعلق بالبناء الاجتماعي وبإعمال تصوّر معيّن للمجتمع الجزائري وبأهداف يتعيّن تحقيقها إنّما للإشارة إلى أنّ هذه الوظيفة تتعلّق بالدساتير عادة وترتبط بها؛ فالدستور - كما ذهب إليه Georges Burdeau - إذا كان ينظّم الدولة بتبيين كيفية تعيين الحكّام وتحديد مركزهم القانوني فإنّه يحدّد بالإضافة إلى ذلك المعنى الذي ينبغي أن يطبع نشاطهم ذلك أنّ الدستور ليس له مدلول شكلي قانوني صرف فحسب بل له كذلك مدلول سياسي مادام أنّه يحدّد للحكام الذين يعيّنهم هدفاً³⁹.

من هنا ولو لم ينظّم البيان الثورة من خلال تعيين مؤسّساتها وتحديد إطار تدخل مجالسها وهيكلها وضبط مركز كلّ منها، فإنّه تولّى تعيين أهدافها وتوضيح المعنى الذي يتعيّن أن يطبع نشاط مؤسّسات الثورة وهيكلها وهذا يكفيه كي يرتقي إلى مؤسّس للنظام السياسي للثورة *l'ordre politique de la révolution* ، ولو أنّ البيان وضع إلى جانب ذلك مؤسّسات الثورة وحدّد وضعها ومجال تدخلها وعلاقاتها فيما بينها لصدق عليه بمفرده وصف دستور الثورة الجزائرية لأنّه بذلك فقط يكون قد سما إلى نصّ يؤسّس للنظام السياسي للثورة ونظامها القانوني والتنظيمي في آن واحد.

II- البيان يعلن عن جبهة التحرير الوطني بوصفها حركة تحريرية ذات سيادة.

إنّ الحركة التي أعلن عنها بيان أول نوفمبر 1954 لا تقترب من بعيد أو قريب من منظمّات وأحزاب الحركة الوطنية التي سبقت جبهة التحرير الوطني، ذلك أنّ تبني هذه الحركة الكفاح المسلح والسياسي لإعادة إقامة الدولة الجزائرية وتكليف نفسها عناء تحقيق هذا الهدف لوحدها وفي ظلّها هو الذي جعل البيان يعبر عن إرادة ذات سيادة تعود إلى جبهة التحرير الوطني دون سواها.

وليس أدلّ على أنّ البيان كان خطوة أولى نحو إنهاء النظام الاستعماري بمضمونه القانوني والمؤسّساتي في الجزائر وتحديّه له من أنّه حدّد لجبهة التحرير الوطني في سبيل تحقيق هدفها

القيام بعمل داخلي في الميدان السياسي وميدان العمل المحض وبعمل خارجي دولي⁴⁰.

هذا يعني أنّ العمل الذي جعلته جبهة التحرير الوطني نصب أعينها يتعلّق بالفعل بنشاط سياسي صرف غاية ما في الأمر أنّ البيان قيّد هذا النشاط من حيث الزمن حين خصّصه فقط وهيئاه لتصفية النظام الإستعماري لكنّ موضوع هذا النشاط من جهة أخرى يرتبط بالفعل بواحد من الغايات الرئيسية المتعارف عليها للحكومات بوجه عام.

إنّ البيان الذي أعلن عن إنشاء جبهة التحرير الوطني أقام حركة بمهام وهو ما دلّ على عملية إرساء حقيقي لحكم ما سيمتدّ لفترة حرب التحرير الوطني، هذا البيان المتفرد والمؤسّس على مبادئ وأهداف لا يمكن فهمه دون تسليط الضوء على بعض الجوانب المتصلة بمسألة الشرعية التي تمثّلت بها جبهة التحرير الوطني في عرض عملها الثوري التحريري ومباشرة.

لقد أبرز البيان معايير لجعل جبهة التحرير الوطني حركة ذات شرعية في ما ذهبت إليه من ضرورة استعمال الكفاح المسلح والسياسي ضد المستعمر لتحقيق الإستقلال الوطني.

وأول هذه المعايير أنّ جبهة التحرير الوطني استمدّت شرعيتها وبررت عملها من وجود الإستعمار الذي رافقه منطق المقاومة السياسية حين انخرط فيه بعد الحرب العالمية الأولى جمع من أحزاب الحركة الوطنية وأجندتها ثمّ عارضه بشكل دائم واستعمل لإفشاله كلّ الطّرق والوسائل فسلك سبيل القمع وجرب أسلوب التحايل الإنتخابي والمناورات كما لجأ إلى التفريق بين الجزائريين.

وبذلك تمكّن المستعمر من أن يكشف عن مأزق هذا الشكل من المقاومة السلمية ومأزق من اعتمده وسيلة لمواجهة الاستعمار، هذا المأزق لم يكن أمرا بديها فقط إنّما زاد من تفاقمه واشتداد حدّته الإنقسامات والمزاحمات التي اقترنت بذلك الشكل من المقاومة⁴¹.

إنّ هذا المعيار المرتدّ إلى وجود المستعمر وموقفه من المقاومة السياسية السلمية والواقف وراء بروز جبهة التحرير الوطني بمشروعها الثوري التحريري أبرزه بيان أوّل نوفمبر 1954 - وبشكل ملفت للنظر - حين تحدّث عن إحساس المستعمر بأنّه أحرز انتصارا كبيرا على الطليعة الجزائرية إثر تهشّم الحركة الوطنية بسبب رواسب الروتين والجمود والتوجيه السيء من جهة ومن جهة أخرى حين نبّه إلى رفض المستعمر أن يعترف للجزائريين بأدنى حرية إزاء الكفاح السلمي السياسي الذي مارسه الحركة الوطنية⁴².

أما المعيار الثاني فهو ذلك المرتبط بأزمة الشرعية التي ضربت الحركة الوطنية في الصميم قبل الإنتقال إلى الكفاح الثوري، وقد كيّف البيان هذه الأزمة بكون الحركة الوطنية تجاوزاتها الأحداث وأصبحت محرومة من السند الضروري للرأي العام⁴³.

لقد اعتقد مفجرو الثورة الجزائرية - وهو ما يكشف عنه البيان - أنّ هذين المعيارين كانا كافيين كي تظهر حركة تجديدية تحت مسمى جبهة التحرير الوطني.

وهذا يعني أنّ معيار تمثيل الجبهة، أو الأصح تمثيل المجموعة المؤسّسة للجبهة لكافة جهات البلاد⁴⁴ - وهو ما لم يحرص البيان على الإشارة إليه - لم يتدخل بثقله كما تدخل المعياران الأول والثاني في بروز جبهة التحرير الوطني وإلاّ لكان من شأن هذا العامل أن يرقى إلى معيار ثالث تستمد منه الحركة الناشئة شرعيتها وسيادتها . أمّا التعويض الذي تسلّح به مؤسّسو الجبهة لتغطية ما يمكن أن يعدّ نقصا في تمثيلية الجبهة عند الإعلان عنها فهو حرص محرري البيان على انفتاح الحركة الناشئة على كلّ من ينخرط في مشروعها الثوري و عملها على تجميع وتنظيم كافة طاقات الشعب الجزائري تحقيقا للإستقلال الوطني.

III - البيان يكشف عن الطبيعة القانونية للحكومة التي ستقود إلى تصفية النظام الاستعماري.
قبل التعرّض للطبيعة القانونية للحكومة التي ستقود عملية تصفية النظام الاستعماري يجدر التعرّف على فئات الأهداف التي ضبطها بيان أوّل نوفمبر 1954 وصمّم على إنجازها.

1- فئات الأهداف المحدّدة في البيان.

لقد حدّد البيان مجموعتين من الأهداف: أهداف سياسية وأهداف اجتماعية، وكلّ هذه الأهداف المحدّدة لفترة الكفاح المسلح والسياسي ميزتها الكبرى أنّها أهداف طموحة ومشكّلة لبرنامج يتطلّب تحقيقه القيام بثورة حقيقية على جبهة التحرير الوطني أن تستجمع الوسائل والكفاءة السياسية لقيادتها.

فأما الأهداف السياسية فهي كانت على قسمين: أهداف داخلية وتتمحور حول التطهير السياسي بإرجاع الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي وتجميع وتنظيم كافّة الطاقات السلمية للشعب الجزائري، وأهداف خارجية تتعلّق بتدويل القضية الجزائرية وتحقيق وحدة الشمال الإفريقي في داخل الإطار العربي الإسلامي والتعاطف مع كلّ الأمم التي تساعد القضية الجزائرية في إطار ميثاق الأمم المتحدة⁴⁵.

من بين الأهداف السياسية يبدو أنّ الأهداف الداخلية التي تمثّلت في تقويم الحركة الوطنية وتجميع وتنظيم كافة طاقات الشعب الجزائري لا تقبل بالمرّة أن يُلتَفَّ عليها. لكنّ البيان وإن تعرّض للدّافع إلى هذه الأهداف فإنّه لم يوضّح كيفية تحقيقها واكتفى بتكليف الثورة التي لم يحدّد لها مؤسّسات وهياكل بذلك.

أمّا الأهداف الاجتماعية فلخصّها البيان في القضاء على جميع مخلفات الفساد التي كانت عاملاً هاماً في تخلف الجزائريين⁴⁶، وهذه الأهداف كسابقتها لم يكشف البيان عن الطريق اللازم سلوكها لتحقيقها ولا الوسائل الواجب إعمالها في سبيل ذلك.

وليس من المبالغة في شيء إذا قيل إنّ البيان جعل كلّ تلك الأهداف ضمن أولويات واهتمامات الثورة لكنّه بالمقابل سلّط قراءة قلّلت من شأن البعض منها ونخصّ بالذكر الأهداف الاجتماعية ذلك أنّ البيان لم يذكر مظاهر الفساد وأصله بالنّظر إلى الوضع المتأزم الذي تغذت منه هذه الظاهرة وكان عليه الجزائريون عند قيام الكفاح المسلح و السياسي.

2- الحكومة التي ستقود عملية تصفية النظام الاستعماري لها كل علامات الحكومة الثورية. بنى محرّرو بيان أوّل نوفمبر 1954 موقفهم من الدولة الجزائرية على الالتزام بالاستمرارية القانونية لها وعدم إرباك شرعيتها إدراكاً منهم بخطورة الإرباك هذا ولذلك أصرّوا على أنّ الهدف من الكفاح المسلح و السياسي هو إعادة إحياء الدولة الجزائرية.

مسايرة لهذا الموقف، فإنّ النتيجة المنطقية التي تترتب هي أنّ الجزائر لم تعرف طيلة خضوعها للإحتلال الفرنسي سوى شغور في المشروعية تسبّب فيه المستعمر الذي ألغى بغزوه كلّ أثر للحكم الجزائري الشرعي بمفهومه الواسع.

ورغم أنّ بيان أوّل نوفمبر 1954 لم ينشئ الحكومة التي ستتولى إعادة إحياء الدولة الجزائرية بتصفية النظام الاستعماري إلّا أنّ الباحث لا يجد صعوبة في التوصل إلى الطبيعة القانونية لهذه الحكومة التي حدّد لها البيان الأهداف العامة وضبط لها سبل تحقيق هذه الأهداف.

نقرأ في البيان أنّ «هدف أيّ حركة ثورية في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية لعملية تحريرية»⁴⁷، كما نقرأ في البيان ذاته أنّ جبهة التحرير الوطني تحيّن الوقت «لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه الأشخاص و التأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية...»⁴⁸، ثمّ إنّ البيان ألحّ على أنّه «انسجاماً مع المبادئ الثورية، واعتباراً للأوضاع الداخلية

والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا»⁴⁹.

إن محوري البيان حين يفرغون مثل هذه العبارات فيه إنما يلمحون من خلالها إلى طبيعة الحركة التي أسسوها ومنه الحكومة التي ستنبثق منها: إنهما حركة ثورية وحكومة ثورية ولو أن هذه الأخيرة لم تنشأ إلا بعد مباشرة الكفاح المسلح والسياسي ونجاح انتشاره .

ولما كان البيان قد تولى تحديد طبيعة الحكومة فقد وجب أن ينهض بمسؤولية وضع علاماتها⁵⁰: فهي حكومة حرب بغض النظر عما إذا كانت جبهة التحرير الوطني التي أطلقت الكفاح المسلح من عقاله تساهم أم لا تساهم في تعريف الحرب من الناحية القانونية، ذلك أن الكفاح المسلح تحول على يد الجبهة إلى أداة سياسية⁵¹ لمقارعة المستعمر وهذا يستشف من البيان الذي اعتبر أن «الحركة الوطنية - بعد مراحل من الكفاح - أدركت مرحلة التحقيق النهائية»⁵² وأن «هدف أي حركة ثورية - في الواقع - هو خلق جميع الظروف الثورية لعملية تحريرية»⁵³.

لا شك أن خارطة الطريق التي أعدها البيان لمؤسسات الثورة التي نشأت لاحقا ويتعلق جزء منها بالعرض المقدم إلى السلطة الاستعمارية بفتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ قد وضعت أول موطئ قدم على طريق حصر النزاع الدائر بين طرفين متحاربين واعتبار هذا النزاع حربا مع كل النتائج القانونية التي تترتب عن تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقانون الحرب⁵⁴.

ثم إنها حكومة تدافع عن الحرية، وهذه العلامة التي وضعها بيان أول نوفمبر 1954 لحكومة الثورة تسلط عليها ضوءا خاصا، حيث يظهر فيها الاستقلال الوطني الذي وضعه البيان هدفا للكفاح المسلح والسياسي مطالبة للحرية الجماعية وفي الوقت ذاته لممارسة السيادة ممارسة مستقلة في ظل جزائر حرة، وبعبارة أخرى إن الكفاح المسلح الذي أعلن عنه البيان لا يهدف إلى تحقيق الاستقلال الوطني فقط ولا يبتغي فقط تأكيد أصالة تاريخية وفكرية جزائرية، إنه يقصد أيضا ولوج الجزائر في نظام الأمم المتحدة المشكل من دول ذات سيادة .

ولا تتحقق ثورية الحكومة التي وضح بيان أول نوفمبر 1954 مهامها ما لم يكن تأسيس الجمهورية هو هدف الثورة، وفي هذا الشأن حدد البيان إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية هدفا للكفاح الثوري التحريري، ولتأكيد

هذا الهدف وتوضيحه أكثر أعادت أرضية الصومام صياغته بأن قضت ببعث الدولة الجزائرية في إطار جمهورية ديمقراطية اجتماعية⁵⁵ قبل أن ينص برنامج طرابلس الذي صادق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جوان 1962 على أن «هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية واجتماعية لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية»⁵⁶.

لكن تحقيق هذا الهدف يمرّ حتما عبر ممارسة العنف المصوّب نحو خصم يتجسّد في المستعمر. وهنا إذا كان يلاحظ أنّ رعب الدولة الذي مارسه الثورة الفرنسية سمح بتوحيد الأمة لفائدة الطبقة البرجوازية الصاعدة لتقعيد سلطتها بصفة نهائية⁵⁷ وأنّ نظرية الرعب التي سادت الدول الاشتراكية، بشكل أو آخر، كانت لتجسيد سلطة البروليتاريا ومناهضة أعدائها⁵⁸، فإنّ العنف الذي أعلنت جبهة التحرير الوطني عن رفع لواء ممارسته في بيان أوّل نوفمبر 1954 لم يكن سوى ردّ على عنف أكبر نشأ من تواجد الاستعمار وحلوله بالقوة⁵⁹، وكما كتب Frantz Fanon فإنّ المستعمر هو العنف في حالته الطبيعية ولا يمكن أن ينحني إلاّ أمام عنف أكبر⁶⁰.

هذا العنف الثوري ينحدر من الصّورة التي تستند على العقل والحق الأمر الذي يقتضي منه تفكيك آليات العنف الاستعماري والاكتفاء بتصفيته وإزالته⁶¹ وليس بإنزال هزيمة عسكرية عليه، وقد شدّد بيان أوّل نوفمبر 1954 عليه حين اعتبر العنف الثوري الذي سيطع حكومة الثورة الجزائرية حين إنشائها مجرد مرحلة نهائية سنبليها الحركة الوطنية في مناهضتها للمستعمر.

خاتمة

نخرج من كلّ ما سبق بأنّ بيان الفاتح من نوفمبر 1954 لم يقتصر على الإعلان عن ميلاد جبهة التحرير الوطني لمباشرة الكفاح المسلّح و السياسي معا ، ولم ينته عند الإعلان عن انتهاء مرحلة في حياة الجزائر المستعمرة والدخول في مرحلة الحسم مع المستعمر الفرنسي.

إنّ البيان قدّم ملخصاً للمشروع الثوري التحريري، ومرافعة لفائدته، ومساعدة في تأويله.

أمّا إعداداه فقد انطلق من مرجعيات فكرية وفلسفية لها علاقة بهويّة الشعب الجزائري وتوغّل وجوده في القدم. وهذا الرجوع إذا كان يوحى بتحرير البيان ابتداء من معالم جزائرية صرفة ، فإنّ التأثير بإفراوات الليبرالية السياسية الغربية بدت في البيان جليّة لاسيما ما تعلّق بأهداف الكفاح المسلّح والسياسي ذات الصلة بطبيعة الدولة والحريات الديمقراطية.

لقد أحال مضمون البيان على قيم سامية قوامها الوطنية من جهة ، وعلى مواقف أخلاقية تعطي للمشروع الثوري مدلوله الحقيقي، وعلى الحداثة التي لا تنكر أصالة الشعب الجزائري وهويته.

والخلاصة هي أنّ البيان وقّر الحد الأدنى والضروري لإحداث القطيعة مع نظام السلطة الإستعمارية سياسيا وقانونيا.

التهميش و الإحالات:

- ينظر إلى البيان المنشور في : النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني 1962/1954، منشورات وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص 8.

2 - المصدر نفسه.

3 - المصدر نفسه .

4 - بداية لا عجب أنّ ميصالي الحاج الذي انفجرت الثورة التحريرية في غيابه وبعيدا عنه لم يخطر في صفوف جبهة التحرير الوطني وأنشأ في شهر ديسمبر 1954 الحركة الوطنية الجزائرية لرأس العمل الثوري المسلّح وافتكاك زمام المبادرة من جبهة التحرير الوطني، غير أن هذه الأخيرة، التي رأت في الحركة الناشئة منافسا لها يجب إلغاؤه وعدم التفاوض معه انتصرت في نهاية المطاف وكان سبب انتصارها الأول هو مصداقيتها المستمدة من إصرارها ومواصلة الكفاح المسلح وتجسيد الرغبة في الاستقلال.

من جهة أخرى، تحدّث أحمد بن بلة في مذكراته عن محاولة فرنسا من خلال الإبقاء على حزب « الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري » بقيادة فرحات عباس وإجراء اتصالات مع رؤسائه لتشجيع هذه الحركة الوطنية المعتدلة المطالبة هي الأخرى باستقلال الجزائر لكن بسلوك الطريق القانونية و الانتخابات في ظلّ المستعمر ومن أجل الردّ على هذه الخطوة الفرنسية التي تضايق عمل جبهة التحرير الوطني لم تتردد هذه الأخيرة - كما كتب أحمد بن بلة- في إفهام قادة « الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري » بعدم التسامح معهم إلّا في حدود ما قد يخدم الجبهة وأهدافها. وتضاعفت صرامة جبهة التحرير الوطني بفتح باب الانخراط إلى صفوفها شريطة أن يتمّ الانتساب فرديا وأن تتنافى صفة الانتماء إلى الجبهة مع الانتساب إلى أيّ تنظيم أو حركة.

بيد أنّ احتضان الجبهة لإطارات ومسؤولي أحزاب الحركة الوطنية بعد مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 تطوّر إلى تخويل البعض من هؤلاء مناصب قيادية في أعلى مؤسسات جبهة التحرير الوطني، وحتى المركزيين الذين تنبّئوا بانتكاسة العمل المسلّح ثم انقلبوا على مواقفهم وانتسبوا إلى الجبهة بلغوا أعلى المناصب القيادية في جبهة التحرير الوطني الأمر الذي لم يستوعب حقيقته الكثير من القادة التاريخيين على غرار أحمد بن بلة .

ينظر إلى:

- مذكرات أحمد بن بلة كما أملها على روبر ميرل، ترجمة العفيف الأخضر، الطبعة الثالثة، منشورات دار الآداب - بيروت-، 1981، ص 97 و 115.
- ناجي (عبد النور)، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، منشورات جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2006، ص 75.
- Addi (Lahouari), l'impasse du populisme- l'Algerie : collectivité politique et état en construction ,ENAL, Alger,1990, P6362-
- 5 - Hamai (Mouloud), Le constitutionnalisme en Algérie. le processus d'institutionnalisation du pouvoir dans une société postcoloniale, thèse de doctorat d'état, université de droit d'économie et de sciences sociales, paris II, 1986, P942.
- 6 -Ibid .
- 7 - ibid.
- 8 -Amezrar (Redha), De la conception de notre histoire nationale, le quotidien d'ORAN du 092012-02-.
- 9 - Hamai (Mouloud), Thèse précitée, P942.
- 10 -Amezrar (Redha), article précité.
- 11 - Smati (Mahfoud), Formation de la nation algerienne, Editions Dahlab, alger,2012, p 101 et s.
- 12 - Ibid, p 123 et s.
- 13- Brahim (Mohamed), Le pouvoir en Algerie et ses formes d'expression institutionnelle, OPU, Alger, 1995, P117.
- 14 -Mustapha Lachraf cité par ibid P116.
- 15 - Ibid.
- 16 -Lahouari (Addi), op cit , P52.
- 17 -Brahimi (Mohamed), op cit, P116.
- 18 -Ibid, P117.
- 19 - ينظر إلى البيان ،سالف الإشارة إليه.
- 20 -Goumeziane (smaïl), ALgerie, l'histoire en héritage,Edif, Alger, 2011 , P313.
- 21 - صايغي (مبارك)، الجانب التشريعي للثورة التحريرية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة منتوري قسنطينة، عدد 11-1999، ص 218.
- 22 - Ardant (philippe), institutions politiques et droit constitutionnel , 7^e édition

-,LGDJ , 1995, p164-165166.

23 - ينظر إلى بيان الفاتح من نوفمبر 1954، سالف الإشارة إليه.

24 - المصدر نفسه.

25 - Hamai (Mouloud), Thèse précitée, p940.

26 - بنيامين ستورا مشار إليه من : مدان(محمد)، الاصول السوسيو-تاريخية للسلطة السياسية في الجزائر 1962-2002، دراسة أنثروبولوجية، رسالة دكتوراه ، كلية الاداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة تلمسان ، 2007-2008 ص182.

27 - يبدأ البيان بذكر المخاطبين بذواتهم: أيها الشعب الجزائري، أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية
28 - البيان لم يَجِدْ العصور الذهبية للتاريخ العربي الإسلامي التي تألفت فيها الجزائر - الأمة الموجودة منذ القرن السابع الميلادي كما يريد أن يؤكد البعض ولم يرجع ظهور الجزائر إلى العهد النوميدي كما يرغب البعض الآخر.

عن هذا الخلاف ينظر إلى:

- Harbi (Mohamed), Le FLN, mirage et réalité -des origines à la prise du pouvoir 1945 - 1962, Naqd, ENAL,Alger, 1993.

- Goumeziane (smail), op cit ,p 314315-.

29 - عملت الموثائق والدساتير بعد الاستقلال على التوفيق والجمع بين من يتمسك بالجذور العربية الإسلامية للجزائر وبين من يعيد بتاريخ الجزائر إلى العهد النوميدي.

30 - Brahimi (Mohamed), op cit, P117

31 - ينظر إلى البيان، سالف الإشارة إليه.

32 - ظهرت الأزمة السياسية لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية إثر انعقاد المؤتمر الثاني في أبريل 1953 الذي تعرّض لواقع الحزب وأساليب عمله وإدارته الأمر الذي كشف عن ظهور تيّار يرفض تركيز السلطات في يدي ميصالي الحاج ويطالب بديمقراطية في تسيير الحزب وإثر معارضة ميصالي الحاج لهذا التوجّه انعقد مؤتمر في بلجيكا في جويلية 1954 وقرّر فيه فصل أعضاء اللجنة المركزية المعارضين لميصالي الحاج وطالب هذا الأخير بالتفويض المطلق له لسلطة تسيير شؤون الحزب كلّها ممّا دفع باللجنة المركزية إلى عقد مؤتمر استثنائي بالجزائر خلال شهر أوت 1954 نتج عنه عزل ميصالي الحاج ومساعديه من مسؤولياتهم ، ونتيجة ذلك انشقّ الحزب إلى جناحين متصارعين : جناح الميصاليين وجناح المركزيين.

33 - Addi (Lahouari), op cit , P.62

34 - ينظر إلى البيان، سالف الإشارة إليه.

35 - Brahimi (Mohamed), op cit, P109108-.

36 - صايغي (مبارك)، المقالة السالفة الإشارة إليها، ص217.

37 - Goumeziane (smail), Op cit ,p308.

38 - صايغي (مبارك)، المقالة السالف الإشارة إليها، ص217.

39- Budreau (Georges), traité de science politique, tome 4 : le statut du pouvoir dans l'état, LGDJ , paris, 1984, P100101-.

40 ينظر إلى البيان، سالف الإشارة إليه.

41 -Goumeziane (Smail), Op cit, P313.

42 - ينظر إلى البيان، سالف الإشارة إليه.

43 - المصدر نفسه

44 - كتب محمد حربي عن أنّ المجموعة المؤسسة لجهة التحرير الوطني لم تكن من الناحية الجغرافية ممثلة لكافة جهات البلاد.

لمزيد من التفصيل ينظر إلى: HARBI (Mohamed), Op cit , p116.

45 -ينظر إلى البيان، سالف الإشارة إليه.

46 - المصدر نفسه.

47 - ينظر إلى البيان، سالف الإشارة إليه.

48 - المصدر نفسه.

49 - المصدر نفسه.

50 - من الطبيعي أن تتلاقى هذه العلامات مع كثير من علامات الحكومة الثورية التي عرفتها الثورة الفرنسية.

وقد قعد لنظرية الحكومة الثورية أساسا Saint-just و Robespierre . هذا الأخير حدّد تلك النظرية في خطابه الشهير المؤرخ في 25 ديسمبر 1793 الذي أقام مقابلة بين الحكومة الثورية والحكومة الدستورية ومما ذكره أنّ هدف الحكومة الدستورية هو الحفاظ على الجمهورية بينما هدف الحكومة الثورية فهو تأسيسها والثورة هي حرب الحرية ضدّ أعدائها أمّا الدستور فإنّه نظام الحرية المنتصرة والمسالمة و يتابع Robespierre: إذا كان على الحكومة الثورية أن تكون كدودة جدّا في مسيرتها وأكثر حرّية في حركتها من الحكومة العادية فهل هي أقلّ عدلا وشرعية؟ كلاً، إنّها مسنودة بأكثر القوانين قدسية وهو خلاص الشعب وبأكثر الحقوق رفضا للاعتراض وهو الضرورة.

ينظر بشأن نظرية الحكومة الثورية إلى:

- Soboul (Albert), Précis d'histoire de la révolution française, Edition sociale, 1973, p314.

- de Villiers (Michel), Dictionnaire de droit constitutionnel, 4^e édition, Armand-Colin, Paris, 1998, 2003, p66.

51- CHikh(Slimane), L'Algérie en armes ou le temps des certitudes, OPU, Alger, 1981, p219

- 52 - ينظر إلى البيان، سالف الإشارة إليه.
- 53 - المصدر نفسه.
- 54 - لا شك أنّ تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 أعاد تأكيد طبيعة النزاع الدائر بل جعل هذه الطبيعة أمرا مفروغا منه .
- 55 - النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني 1962/1954، منشورات وزارة الاعلام الثقافة الجزائر، 1979.
- 56 - المصدر نفسه.
- 57 - Gotovits (J), cité par Benhenni Abdelkader, le constitutionnalisme et la pratique institutionnelle en Algerie ; these de doctorat d'état en droit, université de Paris VIII, 2003,p 246.
- 58 - AGULHON(M), La conquête de la liberté, in Pouvoirs, n84, 1998, p9.
- 59 - Chikh (Slimane), op cit,p220
- 60 - Fanon (Frantz),Les damnés de la terre,F.Maspero,p1961,p47.
- 61 - Slimane (CHikh) , Op cit, p217

